الفصل الثالث

الصحافة بصفتها منارة للديمقراطية

تثبت التطورات الحديثة التي طرأت على المشهد الإعلامي العربي أن هناك تغيراً ملحوظاً طرأ على أسلوب التحضير للمناظرات العامة وطريقة المشاركة فيها. تؤكد الدراسات الأولى[1] أنه قبل عقد التسعينيات من القرن العشرين، كانت الحكومات هي التي تسيطر على الوسائل الإعلامية العربية، وكان هدفها الوحيد إبقاء الناس العاديين غير ملمين بما يدور من حولهم؛ ومن ثَمَّ غير مهيأين للمشاركة في أي حوارات منطقية. يقدم ألترمان[2] رؤية متفائلة حول هذا التطور مؤكداً أن بعض المحطات الإعلامية خصوصاً قناة الجزيرة هي بمنزلة "مقاه" حديثة تنقل الفضاء التقليدي للنقاش العقلاني من الصالونات وأماكن التجمعات الشعبية إلى الهواء. يتفق بعض الباحثين[3] مع هذا الرأي؛ لأنهم يرون في القنوات الجديدة دليلاً على التعددية وتنوع الآراء، كما يرون فيها أساساً للنقاش العلني المليء بالحيوية.

وهكذا، حرضت التطورات الجديدة في الفضاء الإعلامي العربي على البدء في تحليلات جديدة للعلاقة بين وسائل الإعلام والنقاشات التي تجري بين المواطنين اعتماداً على نموذج (هابيرماس) تحديداً حول الفضاء العام، بدلاً من التدقيق في قابلية هذا النموذج بالذات للتطبيق خارج السياقات الغربية.

الفضاء العام هو أولاً وأخيراً، فضاء يتم فيه تبادل المعلومات حول الموضوعات العامة، التي بدورها تشكل الرأي العام. لكن فكرة الفضاء العام تتضمن فيما تتضمنه صيغة مثالية للمشاركة الجماهيرية؛ ومن ثَمَّ عندما يظهر الناس ميلاً نحو المشاركة في العملية السياسية، فإنه يتم الترحيب بهم كأناس عقلانيين يتصرفون بناء على اهتمام نفعي بتقدمهم وسعادتهم الشخصية. ولكن لو حدث وقام هؤلاء بتطبيق الوسائل الديمقراطية المتوافرة لديهم من أجل القيام بدعم إحدى الحركات الرجعية كالأحزاب اليمينية على سبيل المثال، فإنهم حينها "سيصورون من قبل المثقفين على أنهم مجموعة من المضَللين أيديولوجياً، وأن وسائل الإعلام استحوذت على طرائق تفكيرهم، أو أنهم تعرضوا لإغراءات من قبل السياسيين"[4]. تكمن القضايا الأساسية هنا في الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل عامة الناس إلى مفهومات مجردة، والمعايير المطلوبة لضمان مشاركتهم في النقاشات العقلانية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

يناقش هذا الفصل النموذج المعياري للفضاء العام، وما إذا كان من المقبول تطبيقه على الحال العربية. أقوم أولاً بمراجعة

شـاملة للآراء النقدية السـابقة حول هذا المعيار؛ ثـم أتحول بعدها إلى مناقشـة المحـاولـة التي جـرت مـؤخـراً من أجـل تطبيق هـذا النـموذج على السياق العربي، والتي قام بها مارك لينش[5]. ستؤدي هذه المناقشـة إلى وضـع تعريف جديد للمعايير المطلوبة من أجل التأسـيس لحوار عربي شعبي على الصـعيدين المحلي والإقليمي يستند إلى أسس راسـخة، ويدور بالتحديد حول مجتمع مدني فاعل، ووسائل إعلام ذات محتوى، ويمكن أن تتواصل مع عامة الناس من خلال اتباع أسلوب ولغة ليسا حصريين.

المثالية الهابيرماسية

تعرضـت المثاليـة المعيارية التي نادى بها هابيرماس حول الفضـاء العام لانتقادات من قبل عدد من الباحثين[6]. تذكرنا فريزر[7]، على سبيل المثال، أن الفضـاء العام يسـتند إلى جملة من العلاقات الاسـتطرادية بـين مجموعـات محددة من المواطنـين؛ ومن ثَمَّ فـإن مجموعات "غير بورجوازية" كالعمال والنسـاء قد تم إقصاؤهم عن هذا الفضاء. ما تم وضـعه ضـمن بوتقة واحدة في هذه الشبكة الاسـتطرادية لم يكن فقط الموقع، بل موضـوع الخطاب أيضاً. تطرح فريزر موضوع العنف المنزلي الـذي لم يطرح كمـادة للنقاش العلني إلا مؤخراً، حيـث كان يُعَدُّ دائماً جزءاً من الفضـاء (المنزلي) الخاص. شـكلت الناشـطات النسـويات اللواتي أخرجن هذا الموضـوع إلى العلن ما أطلقت عليه وصف الموضوع "الثانوي المضاد لما هو عام". فحتى عندما تشترك النساء في المناظرات، فإن مشاركتهن يمكن أن تقتصر على مناقشة قضايا منزلية اقتصادية

خاصة[8]. ينتقد بن حبيب[9] نظرية مثالية الفضاء العام التي نادى بها هابيرماس كونها تمثل نموذجاً أبوياً، مؤكداً أن التناقض بين ما هو خاص وبين ما هو عام هو تناقض غير حقيقي، ومشيراً إلى العلاقة الوطيدة بين العام والخاص؛ أو كما يصفها دالغرين، بالكيفية التي "تتمازج فيها الفضاءات السياسية العامة بالفضاءات المنزلية الخاصة والعلاقات الشخصية"[10]. يذهب سكودون[11] إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يؤكد "المشاركة" كشرط مسبق للمناقشات والأسئلة العقلانية والنقدية، بدلاً من التحديد الرومنتي الذي كان يتم في لقاءات سابقة كانت توظف كأمثلة مثالية لتلك المناظرات. باختصار، يفترض النموذج المعياري للفضاء العام سلفاً وجود إجماع مثالي بين الممثلين هدفه تحقيق الوصول إلى ما فيه خير للإنسانية جمعاء.

وهكذا، فإن أي تقويم للفضاء العام كنموذج ديمقراطي، وليس كنموذج معياري أول لا يمكن تحقيقه، يجب أن يأخذ في الحسبان دور "المضاد لما هو عام"، ودور ما هو عام؛ أو دور الرابط بين ما هو سياسي، وما هو خاص أو عام. يعرّف فان زونين[12] الهوة بين السياسة والثقافة الشعبية على أنها صراع بين "الثقافة الشفاهية والفولكلور من جهة، وبين التعلم والحداثة من جهة أخرى"، أو صراع بين "الناس العاديين ونخبويي السلطة". مع ذلك، يبقى الاعتماد المتبادل بين هذه الأنماط الرسمية كالأخبار وأنماط الترفيه الشعبية لافتاً لاهتمامنا. هذا لا يعني إزالة الحدود نهائياً بين ما هو خاص وما هو عام؛ بل التأكيد على الحاجة إلى تحليل العلاقة الضمنية بينهما.

إضافة إلى ذلك، يشير كالون[13] إلى الإمكانيات التي تتمتع بها وسائل الإعلام الجماهيرية، التي تؤدي إلى ظهور نشطاء بديلين مثل مجموعات المجتمع المدني. يعترف هابيرماس نفسه بوجود البديل المتمثل في الفضاءات العامة، بالرغم من أنه يَعُدُّها فضاءات أكثر ضعفاً، مُقرّاً في الوقت نفسه بوجود رابط "صحي" بين مؤسسات صنع القرار الرسمي ومؤسسات المجتمع المدني:

> من الواضح أن ثقافة الناس العاديين لم تكن بأي حال من الأحوال مجرد ستارة... لقد كانت عبارة عن ثورة عنيفة تجسد مشروعاً معاكساً لهرمية عالم السلطة والنفوذ، ينفجر بين الحين والآخر؛ وله احتفالياته الرسمية الخاصة به ونظمه اليومية[14].

وبعد إقرارها بوجود دور لمؤسسات المجتمع المدني في صياغة الحياة العامة، تقوم إلياسوف بتعريف الفضاء العام بصفته "منطقة تضم العديد من المؤسسات يستطيع فيها المواطنون العاديون إجراء حوارات فيما بينهم بمنتهى الحرية وعلى قدم المساواة؛ وغالباً ما تكون هذه الحوارات حول قضايا ذات اهتمام مشترك، في الوقت الذي يكوّنوا فيما بينهم كتلة متجانسة وقوة سياسية فعالة"[15]. كما تقوم بتحديد ثلاث سمات لهذا الفضاء العام الذي تكون فيه "المشاركة اختيارية، ومنفتحة من حيث المبدأ على الجميع، وذات طابع يغلب فيه مبدأ المساواة"[16].

يتصف الفضاء العام إذاً، بالعلنية والوضوح بالنسبة إلى سلسلة كاملة من الممثلين والموضوعات؛ وتشكل هذه المعايير جوهر النقاش

الـذي يطرحه هذا الفصـل. النقطة المحورية في هـذا المجال تتمثل في الكيفيـة التي تقوم بواسـطتها وسـائل الإعـلام الإخباريـة ذات البعد العربـي القومـي بتهيئة الفضـاء العام لإجـراء نقاشـات عقلانية بين المواطنين المعنيين بهذا الموضـوع. أبدأ مناقشـتي بعرض نتيجة إحدى المهمات الأكاديمية، وذلك بواسـطة تحليل الفضاء العام القومي كما تم عرضـه في برامج النقاش التلفزيونية والمقالات الصـحفية؛ وبالأخص تلـك التـي وردت في كتاب مارك لينش الذي صـدر سـنة 2006 بعنوان Voices of the New Arab Public أي "أصـوات الجمهـور العربي الجديد". أستعرض هنا التعريف الذي أورده لينش حول الفضاء العام، كما أناقش الطريقة التي صـوّر بها المواطنين العرب؛ وهو تصوير ضيق الأفق نسـبياً. تمثل هذه المناقشـة النقطة الفاصـلة التي تحدد المعايير التي يجب أن تكون موجودة في "الفضاء العام العربي" الحالي، والمعايير التي يجب أن تغيب عنه. تسـتمر هذه المناقشـة في الفصـل التالي حيث يتـم التركيز على محتوى وسـائل الإعلام الإخبارية الرئيسـة بالمقارنة بوسائل الإعلام الحزبية والصحافة الشعبية.

الصورة المثالية للفضاء العربي العام

يبدأ لينش عرضـه بتقديم تعريف فريد للفضاء العربي العام الذي يقصـره على ما "قيل" في برامج المناظرات. يعرّف الفضـاء العام على النحو التالي:

> بالمقارنة مع مفهومات الفضـاء العام التي تدور حول مؤسسـات بعينها

(المقاهـي والتلفزيون والمجتمع المـدني) أو الرأي العام (كما يقاس من خـلال الاسـتطلاعات)، فإنني أعرّف الفضـاء العام ضـمن مقاييس الجدالات الساخنة حول قضايا ذات اهتمام مشترك أمام الجمهور[17].

يسـتثني تعريفه هذا بشـكل متعمد النشـاطات أو النقاشـات ذات الصلة التي تتم في الفضاء الخاص، كما يوضح لاحقاً:

الجدالات الخاصـة التي تتم خلف أبواب مغلقة ينقصـها البعد النقدي المتمثل في عملية نشـرها إلى العلن. فالفضـاء العام يتشـكل من خلال حصـول نقاشـات روتينية مسـتمرة ومرتجلة أمام جمهور حول قضايا تهم الكثيرين[18].

كمـا أنه لا يسـاوي بين الفضـاء العـام والمجتمع المدني، أو شـبكة المنظمـات الاجتماعية والمدنية الأكثر مأسسـة خـارج نطاق الدولة"[19]، بالرغـم من أن هابيرماس نفسـه يقـر بدور مؤسسـات المجتمع المدني (انظـر مـا تقدم). يتنـاول مفهوم لينش للفضـاء العام فقـط، برامج القنـوات التلفزيونيـة الفضـائية التـي تهتم بمسـألة المحتـوى القومي "المشترك" الذي يخاطب جمهوراً عربياً على المستوى القومي. يتجاهل لينش مـن خلال ذلـك بشـكل كامل تقريبـاً المناظـرات الأكـثر إثارة للاهتمام التي تحدث داخل مؤسسـات المجتمع المدني (بالرغم من أنه يذكر بشـكل عَرَضـي في آخر كتابـه إحدى هذه المؤسسـات وهي حركة (كفاية) في مصـر، التي يَعُدُّها بشكل رئيس نتيجة وليس أحد الأسباب في ظهور مثل هذا الفضاء العام).

يذهب بعيداً في تحديد أفق مثل هذا الفضاء الذي يقصره على القضايا السياسية:

> تحولت قناة الجزيرة إلى فضاء عام فقط عندما أعادت توجيه اهتمامها الفضائي بعيداً عن برامج الترفيه، باتجاه النقاشات السياسية حول القضايا العربية التي حددتها الهوية العربية. لقد كان هذا التركيز على النقاشات العلنية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى القاسم المشترك المتمثل في اللغة والهوية، هو ما سمح للجمهور العربي أن يتجاوز... مشاعر الخوف من أن تكون بعض وسائل الإعلام العالمية [وهذا غير وارد] هي الأساس الذي يبنى عليه فضاء عام حقيقي عالمي[20].

يقتصر مفهوم الفضاء العام الذي قدمه لينش من حيث المحتوى، على مخرجات المناظرات التي تجري على شاشة التلفزيون أو في الصحف التي تتناول عادة الموضوعات السياسية، خصوصاً تلك المتعلقة بالهوية العربية القومية المشتركة. تستثنى من هذا الفضاء العام المناظرات الخاصة والمخرجات الإعلامية التي لا علاقة لها ببرامج المناظرات، ومقالات الرأي، والثقافة الشعبية وأي موضوعات أخرى تركز على سياقات محلية بدلاً من السياقات السياسية الإقليمية. أعود فيما بعد إلى موضوع الرابط الذي يصل بين البرامج السياسية والثقافة الشعبية؛ إلا أن من الضروري في البداية مناقشة نوعية الجمهور الذي يملأ الفضاء العام من وجهة نظر لينش.

يستند التعريف الذي أتى به لينش إلى تعريف مسلم به للعرب على أنهم شعب واحد، يتكلمون لغة واحدة، و لهم الخلفية الثقافية نفسها،

والمصالح والأهداف نفسها، وأن الآلام التي يعانيها بعضهم هي آلام الجميع. ولكن لو سلمنا بمثل هذا التعريف، فإننا سنلغي بشكل تام كل أشكال التنوع اللغوي[21]، والمصالح والأهداف والتاريخ والتحالفات والمشكلات الاجتماعية والهموم المشتركة، كما سأبين لاحقاً (وكما تمت مناقشته في الفصل السابق). يعترف العرب أنفسهم في واقع الأمر بهذه الاختلافات فيما بينهم. إضافة إلى ذلك، يتجاهل هذا الرأي الذي يشوبه الكثير من التعميم حول مفهوم "الجمهور العربي" الفوارق والتعقيدات التي تسببت فيها هجرات العرب المتزايدة باتجاه الغرب، وتنامي حجم التجمعات السكانية العربية هناك، في بلاد الشتات.

يشير لينش نفسه على سبيل المثال، إلى الاهتمام الكبير الذي يبديه عرب الشتات في القضايا العامة كما يظهر في الكم الكبير من الرسائل التي يوجهونها إلى رؤساء التحرير": 68 في المائة من الرسائل التي نشرت في إحدى الصحف العربية القومية في سنتي 2001 و 2002 وصلت من أوروبا أو الولايات المتحدة"[22]. كان من الضروري إذاً بالنسبة للينش عند تحليله لنوعية المشاهدين أن يأخذ في الحسبان الاختلاف بين المشاهدين المحليين ومشاهدي الشتات، وكيف يتعامل هذان النوعان من المشاهدين مع الأخبار والمناظرات حول المنطقة ولأي غاية. قبل الدخول في نقاش حول التنوع بين المشاهدين، دعوني أولاً أناظر بين مفهوم لينش للجمهور وبين النموذج المعياري للمواطَنة المثالية.

المواطن المثالي

المواطن المثالي المطلع هو شخص عقلاني يزن المعلومات والنقاشات التي يتلقاها، ويقارن فيما بينها بمنتهى العناية من أجل الوصول إلى رأي مستقل ومتوازن يعبر عنه عند تواصله مع مواطنين آخرين يقاسمونه الكمية نفسها من الاطلاع. تميز هذه المواطَنة بين الموضوعات "الجادة" التي يمكن أن تدخل في نطاق النقاش العام، وبين موضوعات "أقل جدية"، أو حتى موضوعات تافهة يجب أن يتم فصلها عن الأولى. يشرح فان زونين[23] هذا الفرق بين ما هو جدي وبين ما هو أقل جدية:

> تُعَدُّ المواطَنة المطلعة التي تعتمد على المعلومات والحقائق والنقاشات العقلانية في تشكيل وعيها السياسي شرطاً مسبقاً لقيام الحياة السياسية والديمقراطية الحديثة؛ وهذا أمر يمكن تحقيقه من خلال توظيف وسائل الإعلام الإخبارية بشكل صحيح، كما يدّعى عادة. تُعَدُّ الصحافة "الجادة" التي تتركز حول المعلومات، لا الصحافة الشعبية أو البرامج الترفيهية، حجر الزاوية في الديمقراطيات الحديثة؛ أما الحديث عن الصحون الطائرة، أو عودة إلفيس إلى الحياة، أو أشخاص تحولوا إلى حيوانات، والعديد من الحكايات التي تستهوي الصحافة الشعبية... لا يمكن أن تشكل السياق المناسب لاستيعاب موضوعات مثل العجز في الموازنة، أو برنامج الرعاية الصحية.

وهكذا فإن أحد أهم متطلبات الديمقراطية التداولية يتجلى في ضرورة حصول المواطنين على محتوى جاد يمكنهم من موضعته في السياق الإجمالي، كما يمكنهم من إيجاد رابط بين مشكلاتهم المحلية الخاصة وبين العالم المليء بالتعقيد، والمحيط بهم. ولكنهم لو فشلوا

في تحقيق ذلك، فإن السبب يعود عادة إلى أن وسائل الإعلام لا تقوم بمهمتها على الوجه المطلوب. أما لو كانت وسائل الإعلام تقوم بإيصال المعلومة، في حين أن المواطنين يتصرفون بطريقة مغايرة؛ عندئذ لا يكون المواطنون أذكياء بما فيه الكفاية، أو ربما يكمن السبب في فشل النظام التعليمي في تهيئة مواطنين على اطلاع جيد بما يجري من حولهم. باختصار، المواطن المثالي هو المواطن المسؤول عن جماعته السكانية المحلية، يقوم بأعماله اليومية على أكمل وجه، ويرفض الفساد وجميع المثالب الاجتماعية الأخرى، ويبقى متيقظاً للمعلومات التي تبثها وسائل الإعلام المنتشرة في كل مكان عن الأحداث المحلية والعالمية بدءاً بانتخاب مجلس إدارة المدرسة المحلية، وانتهاء بمهمة مقاتلة المتمردين في العراق. هؤلاء المواطنون المثاليون يتعاطفون مع مشاعر الآخرين وآلامهم، وهكذا فإنهم في أثناء أوقات فراغهم يتعاونون في تنظيم المظاهرات ضد بعض السياسات الاجتماعية التي يعتقدون أنها ظالمة، أو ضد حرب تشن في الخارج، أو يساعدون على جمع تبرعات للفقراء في بعض البلدان الأجنبية.

من الجلي أن مثل هذه المواطَنة يمكن وصفها بالكيان الذي يربط بين الفضائين المحلي والعالمي بشكل متزامن؛ وفي الوقت نفسه، يبقى هذا الكيان موالياً لكلا الفضائين. تزود المواطنة بانتظام بالمعلومات الواردة حول القضايا المحلية والدولية التي ترتبط بشكل مباشر بفضاء اهتمامات المواطن المقسم بالتساوي بين ما هو محلي وما هو عالمي، كما يُظهر الرسم 3. 1.

غنـي عن القـول إن مثل هذه المواطَنة بصـفتها مثـلاً أعلى، تتمتع بالسـوية المعيارية نفسها التي يتمتع بها الفضـاء العام نفسه. يمكن أن يقوم الناس بتكرار ما يصرح به كتاب أعمدة الرأي أو مضيفو البرامج الحوارية في التلفزيون؛ لأن غالبية هؤلاء "ليس لديهم الوقت أو القدرة أو المعرفة لتطوير أفكارهم ورؤاهم الخاصة بهم حول معظم القضايا"[24]. يتجلـى العامل الحاسـم هنا في كـون المواطنين في العصـر الحديث في حركة دائمة بين ما هو محلي وما هو عالمي، كما عبر أنفسهم، وهوياتهم الجمعيـة أو الإقليميـة أو ربمـا، العالمية؛ من هنا تأتـي فكرة "ولاءاتهم المتعددة" السريعة، أو كما يصفها دالغرين على الشكل التالي:

> ارتبطـت فكـرة المواطَنـة تقليديـاً بالدولة القوميـة؛ إلا أن النقاشـات المتزايـدة حول مفهوم الموطنة تشـير إلى جملة مـن الكيانات المختلفة. فالجـوار والمدينة والروابـط ومنظمات المجتمع المـدني والإقليم وحتى المجتمـع الكـوني أصـبحت تدخل ضـمن هذه الفكـرة. تعـاني العديد من الشـعوب ضـمن إطار جماعـات الشـتات ازدواجيـةً في الولاءات، وازدواجيـة في الهويـات، حتـى إنها تصـر أيضـاً على الحصـول على جنسيات مزدوجة[25].

ولكـن حتـى لو افترضـنا وجـود مثل هـذه المواطَنـة المثاليـة، فإن المشـاهدين العرب سـوف يتبـؤون هذا المـكان بامتياز لأنهم عصـارة المواطنين المثاليين. يقدم لينش دليلاً يثبت أن معظم القضايا المطروحة للنقاش هي فلسـطين والعراق، ناهيـك عن البرامج المكرسـة لتغطية الانتخابات في الشـرق الأوسـط بما في ذلك إسرائيل وإيران، بالإضافة إلى الانتخابات التي تجري في الولايات المتحدة وفرنسا[26]. لكن ما يدعو

إلى الاستغراب أنه بالكاد يتساءل حول ما إذا كان ذلك سيجعل من المشاهدين العرب خبراء استثنائيين في القضايا الإقليمية أو القضايا السياسية على الحلبة الدولية. يتذكر نبيل الدجاني، الأكاديمي اللبناني مثلاً كيف أن طلابه لم يصدقوه عندما أبلغهم أن المجاعة وصلت إلى تخوم الولايات المتحدة. يرى هذا الأكاديمي أن القنوات التلفزيونية الفضائية لا تغطي المجتمع الأمريكي أو الشعب الأمريكي؛ من هنا، يمكن تفهم السبب في قيام المشاهدين العرب بربط الولايات المتحدة الأمريكية بالإدارة الأمريكية وسياساتها الخارجية[27].

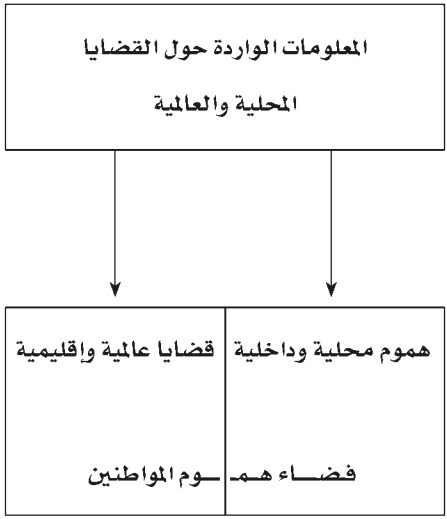

الرسم 1.3 المواطَنة المثالية

لكـن جمهور لينش يئن تحت وطأة كم كبير من البرامج الإخبارية، وبرامج قضـايا السـاعة التـي تبث على المحطـات الأرضـية والقنوات الفضـائية، ناهيك عن الصـحف القومية التي تقدم دائماً موضـوعات "جـادة" بدءاً من الحرب في كوسـوفو، وانتهاء بالمسـاعدات المقدمة للبلـدان الناميـة. ومع ذلك كله، هل يشـكل جمهور المشـاهدين العرب مواطنـين حسـني الاطلاع؟ ما هـو الكم الـذي نعرفه عـن خياراتهم، والموضـوعات التي يهتمون بها فعلاً؟ وكيف يسـتوعبون الكم الهائل من المعلومات حول القضـايا الدولية؟ أظهرت الدراسات التي أجريت على جمهور المشـاهدين الأمريكان على سـبيل المثال، أن اطلاع القراء على أحداث السـاعة لا يتناسب مع اسـتهلاكهم للأسبوعيات الإخبارية، في الوقت الذي يجد مشاهدو التلفزيون صعوبة في الحصول على معلومات من النشرات الإخبارية[28].

فـوق هذا وذاك، هل نعرف فيما إذا كانت وسـائل الإعلام العربية الإخبارية ذات البعد القومي قد اسـتطاعت أن تساعد على تكوين هوية عربيـة ذات بعد قومي تفوق في أهميتها الولاءات المحلية المزدوجة؟ هل تمتلك الشعوب العربية كماً كبيراً من المعرفة حول تاريخ معظم البلدان العربيـة وقضـاياها السياسـية يؤهلها لاسـتيعاب المعلومـات الحديثة المتدفقـة من هذه القنوات؟ في واقـع الأمر، هناك ما يثبت عكس ذلك. فقـد أظهرت دراسـة أجريت مؤخراً على مجموعة من المشـاهدين من الشـباب المصري أن هذه الشـريحة من المشاهدين تمتنع عن مشاهدة الأخبار، وتفضـل بدلاً من ذلك، متابعة القنوات الترفيهية التي تكاثرت

أعدادها مثل الفطر خلال العقد الأخير[29]. كما أن المشاهدين التونسيين يميلون كذلك، إلى متابعة القنوات الترفيهية بدلاً من القنوات الإخبارية. تظهر الإحصاءات الأخيرة أن 13 في المائة من جمهور المشاهدين التونسيين يتابعون القنوات الإخبارية مقارنة بـ 70 في المائة يفضلون برامج المسابقات الفرنسية والمسلسلات التونسية[30].

من الواضح أن القنوات الإخبارية يمكن أن تلعب دور المعلم والموجه، ولكن إلى أي مدى يمكن لمواطِنة عادية تنوء بأعبائها ومشكلاتها الشخصية أن تهتم بكل هذا؟ لماذا نفترض أن هذه المواطِنة يجب أن تتعاطف مع المشكلات التي يواجهها "إخوتها وأخواتها" في البلدان العربية الأخرى عندما تعاني هي نفسها صعوبات مستمرة في حياتها مع إخوتها وأخواتها المباشرين؟ في رأيي، إن الصورة التي يرسمها لينش للجماهير العربية التي تشدها إلى بعضها بعضاً أواصر الهوية المشتركة، ويربطها إيمان راسخ بقضايا سياسية واحدة، وملتزمة أخلاقياً تجاه بعضها بعضاً، هي صورة غير واقعية.

التضامن العربي

ما يجمع بين أفراد الجمهور من وجهة نظر لينش هو الشعور الذي يشد الواحد منهم إلى الآخر؛ على سبيل المثال، فإن "الجدل المثار حول العقوبات المفروضة على العراق سمح للعرب أن يعيدوا بناء رؤيتهم المتضمنة الانتماء إلى مصير مشترك في الوقت الذي كانت معاناة العراقيين بسبب العقوبات قد تحولت إلى رمز قوي لمعاناة العرب

جميعاً"[31]. المقصود هنا أن المشاهدين العرب في مصر والسعودية أو الكويت قلقون بسبب ما يعانيه "إخوتهم وأخواتهم" في الدول العربية الأخرى، كالعراق مثلاً. إلا أن مبعث هذا الاهتمام الشعبي بقضايا مثل حرب العراق على سبيل المثال، هو التوجس مما قد يحدث محلياً كنتيجة لما يحدث إقليمياً، كما كانت حال المظاهرات التي اندلعت في القاهرة قبل وقوع الحرب سنة 2003 وفي أثنائها. كان المتظاهرون يصيحون: "اليوم احتلوا العراق، وغداً سيحتلون الوراق (وهو حي شعبي في القاهرة الكبرى). وهكذا فقد عبر الجمهور المصري عن تخوفه من أن تكون مصر هي الهدف التالي. وهكذا فإن الشعارات التي انطلقت في المظاهرات كانت تعكس فهماً للسياسة الخارجية مبعثه السلطة الإمبريالية ونزوعها نحو الاستحواذ والهيمنة، وليس التصور العام المشترك حول مخاوف متبادلة.

يستند تعريف لينش أيضاً إلى فرضية أخلاقية تربط التعاطف مع الآخر بالقدرة على الإحساس بالآخر في المحنة التي يمر بها. ناقشت هذا الموضوع في مكان آخر[32]، حيث دعوت إلى ضرورة القيام بدراسات ثقافية تفاعلية لدى المشاهدين بحيث يمكن لهذه الدراسات أن تكشف عن مفهوميّ الأخلاق والعدالة عند المشاهدين كأساس لمناظرات مستقبلية حول أخلاق المهنة الإعلامية. أشرت إلى كتاب ألفه جمع من الباحثين[33] يسلط الضوء على قضايا مثل الاختلافات الجنسوية التي تظهر من خلال رد فعل المشاهدين على الأخبار التي تصف المحن التي يمر بها الآخرون.

فـوق هذا وذاك، إن الشـعور بالهوية القومية التـي يمكن أن تتجلى في الكـم الهائل من الأخبار والآراء السياسـية ليس أكثر من وجه واحد للعملـة، أمـا الوجـه الآخر فيتمثل في تفسـير هـذه الهوية على أسـاس يومـي. يبرز هذا الأمر إلى الواجهة مـن خلال الطريقة التي يُعامَل بها العرب العاديون، أو تسـاء معاملتهم بواسطتها وذلك من قبل "إخوتهم وأخواتهـم" في البلـدان العربيـة الأخـرى. يعطي شـبلق[34] على سـبيل المثال، أمثلة عن الصـعوبات التي يواجهها اللاجئون الفلسـطينيون في الـدول العربية المضـيفة التـي تمنع عنهم التجنيس لأسـباب سياسـية عديـدة. تحدد أحياناً طبيعة العلاقـات التي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول المضـيفة مثل ليبيا والكويت حقوق الفلسطينيين في السـماح لهم بالبقـاء في تلك الدول أو الترحيل منها. تتذكر آن ليسـك كيف يتم اسـتهداف الفلسطينيين في الكويت بعد تحريرها، حيث تحول الفلسـطيني إلى "كبش فداء لسياسـات منظمة التحريـر والحكومات العربيـة التي أيدت غزو العراق للكويـت"[35]. عموماً، لا يتمتع اللاجئون الفلسـطينيون إلا بالنـذر القليل جـداً من الحق في "التعليـم والطبابة والخدمات الاجتماعية"؛ وحتى الزواج من مواطنات الدولة المضـيفة لا يُعَدُّ مبرراً لإعطائهم الجنسية[36].

إضـافة إلى ما تقدم، يحق للرجال في معظم الدول العربية إعطاء جنسـياتهم لزوجاتهـم الأجنبيات بمن في ذلك النسـاء من جنسـيات عربية أخرى؛ بينما لا تتمتع النسـاء المتزوجـات من أجانب، بمن فيهم الرجـال من جنسـيات عربية أخرى، بهـذه الحقوق نفسـها. الحكومة

اللبنانيــة هي واحدة من الحكومات التي تبرر ذلك بالزعم أن نيتها من وراء ذلك هي المحافظة على التوازن الديموغرافي؛ وهذه حجة لا تطبق إلا بالكاد على الرجال[37].

وفي المغرب، تفوق أعداد النساء المتزوجات من أجانب أعداد الرجال المغاربة المتزوجين من أجنبيات، ومعظم الرجال المتزوجين من مغربيات هم من حاملي الجنسية الفرنسية وليسوا من حملة أي جنسية عربية[38]. عـدد من هؤلاء النسـوة المتزوجات من رجال يحملون جنسـيات عربية من البلـدان المجاورة عبرن عن امتعاضـهن من عجزهن عن تسـجيل أبنائهـن في بلدانهن الأصـلية بحجـة أن آباءهم هم مـن "الأجانب". الأدهى من ذلك، شـجعت الوحـدة المؤقتة التي تربط بين بعض البلدان العربيـة كالوحدة بين مصـر وسـوريا سـنة 1958 بعض النسـاء على الارتبـاط بعقود زواج مع رجال من جنسـيات عربيـة أخرى باعتبار أن الزوجـين ينتميان إلى الدولة نفسـها [39]، ولكن سـرعان ما كن يواجهن فيما بعد نتيجة ذلك بمنع أولادهن من الحصـول على أبسـط حقوقهم الأساسـية في الحصـول على الجنسـية، وحق السـفر والعمل والتملك والتعليـم. دفع هذا الغبن عدداً من النسـاء إلى التشـكيك في حقوقهن الدسـتورية، كما عبرت عن ذلك إحدى النسـاء المغربيات بالقول: "أنا لا أفهـم كيف يمكن أن يكون الأمر أسـهل على زوجـة المغربي الأجنبية الحصول على الجنسـية المغربية من زوج المغربية الأجنبي. أنا مواطنة أيضاً؛ أنا أعمل وأدفع الضرائب"[40]. هؤلاء النساء أصبحن يدركن الكم الكبير من التوترات في الخطاب الرسـمي حـول الوحدة العربية مقابل

القوانين الحقيقية المعمول بها في كل دولة، التي تكرس التنوع، ناهيك عن التناقض الواضح بين الخطاب الرسمي حول المساواة بين الجنسين وقوانين الجنسية المعمول بها، التي تناقض ذلك الخطاب بشكل كلي.

عزز التواصل المستمر بين العرب، خصوصاً العمال العرب في البلدان الخليجية المضيفة، أكثر فأكثر هذا الشعور بالتنوع والاختلاف. أثار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول الاتجار بالبشر، الذي ركز على الحال المروعة الناجمة عن الاتجار بالبشر في البلدان الخليجية، وعلى الأخص في السعودية، زوبعة حادة من الجدل بين المواطنين العرب. كشفت إحدى المناقشات التي جرت في أحد المنتديات التفاعلية عن التوتر المحيط بموضوع حساس ألا وهو موضوع العمالة الأجنبية، خصوصاً نظام (الكفيل) في منطقة الخليج[41]. اتهم السعوديون المشاركون في الحوار التلفزيوني نظراءهم العرب المشاركين في ذلك النقاش بالتآمر ضد البلدان الخليجية بسبب الحسد الذي يشعرون به إزاء امتلاك تلك الدول للثروة. اتهم أحد المشاركين السعوديين العمال الأجانب بالقدوم إلى تلك المملكة العربية واضعين نصب أعينهم هدفاً وحيداً ألا وهو سرقة أموال الكفيل. من ناحية أخرى، عبر بعض المشاركين من جنسيات مختلفة كالمصريين والسودانيين عن حنقهم تجاه نظام (الكفالة) السعودي. قارن أحد المصريين نظام الكفيل بالاتجار بالبشر، عارضاً أمثلة مثل وضع الحراس الأمنيين وعمال تنظيف الشوارع في الخليج الذين يعملون مدة اثنتي عشرة ساعة يومياً لقاء أجور زهيدة. كما تحدث أحد السودانيين عن معاناته

الشخصية في السعودية حيث قضى ثلاثاً وعشرين سنة "من الإذلال والاحتقار" ناهيك عن وضع القيود على حريته في السفر، أو حتى قيامه بشعائر الحج داخل حدود المملكة. بالمقابل، يتعرض مواطنون من هذه الدول الغنية إلى معاملة سيئة في تلك البلدان الفقيرة. فقد علق أحد محال بيع الألبسة في مركز التجارة العالمي في القاهرة لافتة كتب عليها: "نحن لا نتعامل مع السعوديين،" في إشارة إلى احتجاج بعض التجار المصريين على المعاملة السيئة التي يلقاها المصريون العاملون في السعودية[42].

نجح العرب الذين لم يغب عن بالهم موضوع الاختلافات الثقافية فيما بينهم في تقاسم خصوصيات بعضهم بعضاً كوسيلة من وسائل الحصول على القبول من الطرف الآخر. أبان كل من خلف والكبيسي[43] كيف اختار العرب وبعض العمال من جنسيات أخرى في دول الخليج الغنية بالنفط أن يستخدموا إستراتيجيات متنوعة من أجل نيل القبول عند شعوب تلك البلدان، ومن ثَمَّ إطالة أمد إقامتهم فيها: فالسوريون مثلاً يميلون صوب ارتداء الثياب الخليجية التقليدية التي يرتديها مواطنو الإمارات الأصليين، أما الباكستانيون والأفغان فيميلون نحو التأكيد على ارتباطهم الديني بمواطني البلد الأصليين كمسلمين، ومن ثَمَّ فهم يؤكدون انتماءهم إلى "جماعة افتراضية" تجمعهم مع مواطني الدولة المضيفة.

أهدف في هذا السياق إلى الإشارة إلى خطابين سائدين حالياً حول الهوية العربية: الخطاب الرسمي الذي يؤكد حساً عميقاً بالانتماء

إلى هوية قومية كما يتم الحديث عنها في البرامج السياسية في قناة الجزيرة وغيرها من الوسائل الإعلامية ذات البعد القومي؛ وهناك خطاب آخر تتم ممارسته بشكل يومي. يجب القيام بوضع كلا الخطابين أمام بعضهما بعضاً بعناية عند القيام بتحليل مفهوم الهوية القومية والتضامن العربي كما تصورها بطريقة مثالية وسائل الإعلام والخطاب السياسي من جهة، والكيفية التي تتم فيها ممارستها بشكل فعلي يومياً، من جهة أخرى. من الواضح أن الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام ذات التوجه القومي يلعبون دوراً في تسويق مفهوم التوحد، ولكن قد يكون لهذا الأمر أسبابه العديدة بما في ذلك تقديم المنطقة ككلٍّ واحد بدلاً من تقديمها كدول لكل منها فرديتها الخاصة بها؛ أو قد يعود السبب باختصار، إلى الرغبة في لفت نظر وسائل الإعلام الغربية والمؤسسات الأخرى المهتمة بمراقبة ما تقوله وسائل الإعلام العربية.

يميل الباحثون العرب أنفسهم إلى التخصص في شؤون واحدة أو اثنتين من الدول العربية بدلاً من محاولتهم الإلمام بقضايا المنطقة العربية برمتها، كما سأبين في الفصل السابع من هذا الكتاب. من هذا المنطلق، يمكن القول إن المشاهدين العرب العاديين لا يشكلون استثناء لهذه القاعدة؛ فهم أيضاً يحددون كذلك أولوياتهم التي تتجلى في التعبير عن اهتمامهم وانخراطهم في قضايا البلدان المجاورة لهم. أما الصحفيون العرب فيميلون إلى التأكيد على خبرتهم بالقضايا الإقليمية، حتى لو أدى ذلك إلى موضعة أنفسهم في موقع أعلى من

مشـاهديهم "الجهلة". أذكر على سـبيل المثال قيام بعض الصـحفيين المصريين المنتمين إلى عدد من المؤسسات الإخبارية ذات البعد القومي بالسـخرية مـن بعض التعليقـات العلنية التي نشـرت بمناسـبة عودة ميشـيل عـون إلى لبنـان سـنة 2005.[44] وفي الوقـت الذي أضـحى من "المقبول تحريرياً" جعل صـوت "الناس في الشـارع" جزءاً من عملية إنتاج الأخبار وقضـايا الساعة، فإن أولئك الصحفيين أرادوا سماع رأي النـاس العاديين حول عودة عون، ثم قاموا بعدها بإضـافة هذه "الآراء الشـعبية" إلى البرنامج. قام الصـحفيون بالسـخرية مـن العديد من النـاس العاديين المصـريين الذين طلب إليهم التعبـير عن آرائهم حول عودة عون، وكيف أن تعليقات هؤلاء الناس كشفت عن جهلهم بدور عون في المشهد السياسـي اللبناني، أو لماذا أجبر على الذهاب إلى المنفى في المقام الأول. حتى إن أحد المواطنين لم يسـتطع لفظ اسـم عون بطريقة صـحيحة، حيث مزج اسمه بلقبه العسـكري (الجنرال)[45]، وهو ما عَدَّه الصحفيون دليلاً على جهل الناس.

نقاش منطقي صادر عن فضاء منطقي

يشير دالغرين[46] إلى الدراسة التي أجراها كل من ويات وكاتز وكيم، التي تنظر إلى المنزل بوصـفه "الموقع الذي تجري فيه معظم الأحاديث السياسـية؛ أي أن أكـثر الفضـاءات خصوصـية أصـبح الموقـع الأكثر استضـافة للفضاء العام. أما مكان العمل فقد قيل إنه ثاني أكثر المواقع الشـعبية التي يتواصـل الناس فيها مع بعضهم بعضـاً"[47]. من الواضح إذاً أن المشـاهدين العـرب ليسـوا فقط "عربـاً" يتقاسـمون أهدافاً أو

دوافع "مشتركة"، ذلك لأن هناك خلافات جد واضحة بين المشاهدين المحليين الذين يعيشون في إحدى البلدان العربية بالمقارنة بمشاهدين يعيشون (أو ولدوا) في إحدى البلدان الغربية، من حيث الدوافع التي تجعلهم يشاهدون برامج حوارية سياسية، والطريقة التي يستوعبون بها مثل هذه البرامج، والكيفية التي يستوعبون ما هو سياسي ضمن فضائهم الخاص سواء في أماكن عملهم، أو في تجمعاتهم العائلية أو المشاريع الخيرية.

أظهرت الدراسة التي قامت بها إلياسوف[48] على متطوعين أمريكيين أن هؤلاء المتطوعين أظهروا اهتماماً بالناس أكثر من اهتمامهم بالقضايا السياسية الكبرى، ومن ثَمَّ فقد ركزوا على قضايا كانوا يشعرون بأنها تحدث تأثيراً إيجابياً خصوصاً في الفضاء "الصغير والمحلي واللا سياسي"[49]. يبين العمل الذي قامت به إلياسوف كيف أن الناشطين شعروا أن السياسة أمر يمكن تجنبه، مفضلين بدلاً من ذلك، الحديث حول مسائل شخصية وقضايا محلية. وهي بذلك كانت على حق عندما أشارت إلى السياق الثقافي للتواصل بين المواطنين، أو كما عبر عن ذلك دالغرين بوصفها "(القواعد) غير المعلنة التي تحدد نوعية الحديث المناسب و(ليس) في أي مناسبة"[50].

تكمن نقاط القوة في العمل الذي قامت به إلياسوف من وجهة نظري، في اهتمامها بما يقال ويُفعَلُ أمام الملأ وفي الكواليس؛ أو بالأحاديث التي تجري خلف المشهد العام، بالإضافة إلى ما يقال في العلن. وفي موقف معاكس لهذا الرأي، يقصر لينش تحليله على (واجهة

المنصة) التي يمكن تعريفها على أساس ما يتم الخوض فيه في البرامج الحوارية السياسية، وليس على أساس ما يقوله الناس العاديون على الهواء وتحت الهواء في اللقاءات العامة.

إضافة إلى ذلك، يتغاضى لينش عن موضوع المهنية عند الصحفيين العرب، وعن الكيفية التي يفهمون بها الدور المناط بهم. يذكر كيف أن "الدول العربية غالباً ما توجه اتهامات تتعلق بغياب الروح المهنية في قناة الجزيرة"[51]، لكنه لا يبحث في مسألة تعريف المهنية: على سبيل المثال، هل تعني فقط التزام الصحفيين بخط صانعي السياسات؟ فوق هذا وذاك، إذا كانت مهنية قناة الجزيرة موضع تساؤل، فكيف استطاعت أن تستثمر في صورتها المهنية من خلال الدعاية لأكاديمية الجزيرة (انظر الفصل الثاني)؟ يتجاهل لينش بصورة كلية أيضاً دور الترفيه (بالرغم من أنه يشير إليه وإن بصورة مختصرة، ربما لأنه أراد تجنب توجيه الانتقاد إليه مستقبلاً لأنه لم يقم بذلك!). لكن الإشارة الخاطفة إلى الثقافة الشعبية لا توفي الدور المهم الذي تلعبه في عملية الربط بين ما هو خاص وما هو عام، حقه. على سبيل المثال، ما نوع المساهمة التي تقوم بها برامج الترفيه كالأفلام والمسلسلات التلفزيونية، أو الكاريكاتير في الكشف عن الأمراض الاجتماعية؟ وكيف يكتشف الناس هويتهم، أو يرون صورتها تظهر في الثقافة الشعبية في مقابل البرامج الحوارية السياسية؟ ولماذا على البرامج السياسية أن تكون الحلبة الوحيدة التي يتجلى فيها الفضاء العام، ومن ثَمَّ تحوز الشهرة وتحقق الحضور؟

أخيراً، يتجاهل لينش الفوارق الواهية في المشهد الإعلامي العربي، مثل الدور الذي تلعبه صحافة التابلويد. يذكر باختصار أن التمييز الغربي التقليدي

> بين صحافة النخبة من جهة، وصحافة التابلويد من جهة أخرى، الذي يوظف في عملية تحليل وسائل الإعلام، لا ينطبق على الحال العربية؛ فالمحطات الفضائية العربية التي تتهم بأنها تتغلغل بين صفوف الناس عن طريق الإثارة، هي نفسها المكان الرئيس لخطاب النخبة السياسي[52].

وهكذا، يركز تعريفه لصحافة التابلويد على درجة "الإثارة" وحدها؛ ولكن هناك ما هو أكثر من مجرد "التغلغل بين صفوف الناس" عند التمييز بين صحافة التابلويد وبين الصحافة الجادة. هناك فرق في المحتوى والأسلوب وموضوعات الأخبار والنقاشات، كما سوف أتناولها بالتفصيل في الفصل التالي[53].

من المؤسف أن مشروعاً بحثياً غنياً بالبيانات كالبحث الذي قام به لينش والذي استند إلى "976 حلقة من أهم خمسة برامج حوارية تتناول القضايا العامة بثت على قناة الجزيرة"[54]، كان يمكن أن يؤدي إلى رؤى أكثر غنى حول الدور المناط بوسائل الإعلام ذات البعد القومي في الفضاء العام. كان يمكن مثلاً أن يرفق بها عدد من الملاحق تتناول تحليلاً للمشاهدين، أو تُبنى على دراسة مقارنة بين العشرات من البرامج السياسية التي تعرض على قنوات تلفزيونية فضائية، وبين مثيلاتها من البرامج التي تعرض على المحطات التلفزيونية المحلية،

أو تستند إلى مراجعة للأعمال البحثية العربية ذات الصلة (انظر الفصل السابع).

يفرد دالغرين[55] أهمية خاصة "للتواصل بين المواطنين" في النظريات السياسية حول الديمقراطية. إذا كان التواصل هو العنصر الجوهري في عملية التواصل الديمقراطي المنفتح، فإن علينا حينها أن ندقق في الأسلوب المستخدم في عملية التواصل هذه، والمدى الذي تذهب إليه الموضوعات والأصوات التي تدخل ضمن دائرة النقاش. تتناول الفقرة التالية موضوع الأسلوب (اللغة)، بينما يركز الفصل التالي على المدى الذي تذهب إليه الموضوعات والأصوات التي تتضمنها الأنماط "الجادة" مقابل الأنماط "غير الجادة".

دور وسائل الإعلام في الفضاء العام

كيف يمكن أن تقوم وسائل الإعلام بتفعيل النقاشات العقلانية العامة؟ في معرض حديثها النقدي حول الفضاء العام كنموذج معياري، تعرّف نانسي فريزر الفضاء العام المثالي على أنه:

> مسرح... تتم المشاركة السياسية فيه من خلال وسيلة الكلام. إنه الفضاء الذي يتحاور فيه المواطنون حول القضايا العامة... وهو موقع يتم فيه إنتاج وتعميم أو نشر الخطابات التي يمكن من حيث المبدأ أن تكون انتقادية للدولة[56].

ترى فريزر تالياً، أن الفضاء العام يكون فاعلاً فقط عندما يأخذ في الحسبان "أن نوعية المجموعات الاجتماعية التي تحتاج إلى الإفادة من

هذا الفضـاء أكثر من غيرها، ونوعية المشـاركة التي يمكن أن تنخرط فيها، بالإضـافة إلى الشروط أو التحولات في السلطة، هي ضرورية من أجل الخروج بحلول قابلة للحياة بصورة ديمقراطية"[57].

إلا أن هـذا المثل الأعلى غير قابل للتطبيق على ما يبدو في السـياق العربـي؛ لأن المنطقـة العربيـة تحتـوي على عـدد من الدول لـكل منها مصـالحها وتاريخها ومشكلاتها الخاصة بها. ما نوع الدولة التي تتمثل في وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي ومن خلالها: هل هي الأمة الافتراضية التي يمثلها العديد من الرؤساء والملوك؟ ألا يمكن لمثل هذه الأمـة أن تقـوم بإخفاء مظاهر الصـراع على الزعامة بـين تلك الدول وقادتها من أجل تحقيق مصـالحهم وأجنداتهم الخاصة؟ في رأيي، أن المثل الأعلى الكلي المتمثل في فضاء عام عربي واحد يفرض حلاً شاملاً من أجـل دمقرطة المنطقة برمتها، وهي مهمة صـعبة المنال على أرض الواقع. ومن ثَمَّ من الضـروري الاعتراف بأن "بعض المواقع الاجتماعية تعيـق، بـل تمنع بعض المشـاركين من التحـدث علانية، ومن المشـاركة الكاملة في عملية الحوار بين المواطنين"[58].

ومن المفارقة أن الصحفيين العرب العاملين في الصحف ذات البعد القومي لا يوافقون على سياسة موحدة تتفق عليها وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي في الوقت الذي يحاولون إبراز الهوية العربية القومية مـن خلال التأكيد على الطبيعة السياسـية والإقليميـة للأخبار وبرامج قضـايا السـاعة. فأحد أهم مقدمي هـذه البرامج على قنـاة الجزيرة وهو فيصـل قاسـم يرفض اقتراحاً بتأسـيس وكالة عربية للأنباء ذات

بعد قومي كي تكسر الاحتكار الغربي لتجميع الأخبار، وحجته في ذلك أن اقتراح تأسيس وكالة عربية مركزية "يذكرنا بمشروعات الوحدة العربية التي تعفنت على رفوف مستودعات الجامعة العربية"[59]. مع ذلك، يؤكد برنامجه (انظر الفصل الرابع) هذا الشكل من الوحدة من خلال تركيزه على قضايا السياسة الخارجية للدول العربية.

إضافة إلى ذلك، تحذر فريزر[60] من مغبة "كشف النقاب عن اللا مساواة"، بما أن النقاش العام الممتلئ حيوية هو شرط مسبق للانفتاح الضروري من أجل التركيز على الخلافات ومناقشتها بدلاً من محاولة إخفائها. وهكذا، يمكن لوسائل الإعلام الإخبارية أن "تتحول إلى وسيلة يستطيع المواطنون من خلالها استيعاب ليس فقط أسباب اختلافهم عن بعضهم بعضاً، أو ربما أيضاً صراعاتهم ومصالحهم، بل أيضاً استيعاب أن مصالحهم تحتاج إلى الحماية والتسويق"[61]. فبدلاً من مشاهدة "جملة من العموميات المتنافسة" بوصفها "بعيدة عن الديمقراطية بمقدار خطوة؛ لا قريبة منها بالمقدار نفسه"، تؤكد فريزر الحاجة إلى استمرار مثل هذه التعددية؛ وإلا فإن "أفراداً من الجماعات الأقل شأناً، لن تكون لهم مساحة يستطيعون فيها مناقشة حاجاتهم وأهدافهم واستراتيجياتهم. ولن تكون تحت تصرفهم أي مواقع يستطيعون من خلالها القيام بعمليات تواصلية لم تكن تحت إشراف الجماعات المهيمنة"[62].

يستخدم كل من هاس وشتاينر[63] الرؤية النقدية لفريزر المذكورة آنفاً من أجل مناقشة الرابط بين الفضاء العام كمفهوم نظري، وبين

الصحافة العامة كأداة عملية لتفعيل النقاش العام. يقترحان تجاوز الخط الفاصل بين المواطن ورجل السياسة أو الخبير بشكل يسمح فيه للأول بأن يخاطب الثاني ويناقشه بشكل مباشر[64]. ولكن إلى أي مدى يمكن اعتبار مثل هذا الاقتراح جدياً بما فيه الكفاية طالما أنه يتجاوز السلطة الثقافية للصحفي أو مقدرته على التوسط وإدارة الحوار؟ هذه هي السلطة التي لا يبدو أن الصحفيين مستعدون للتخلي عنها للمواطنين العاديين، مفضلين في الوقت نفسه أن يكونوا بمنزلة مصفاة تصل بين هموم المواطنين والممثلين السياسيين.

يلخص سبليكال[65] المعايير الأساسية التي تحدد إطار الفضاء العام الذي يمكن إدارته على النحو التالي:

1 - المدخل (أي من الذي عليه أن يتحدث)؛

2 - المحتوى (ما الذي ستتم مناقشته)؛

3 - أسلوب الكلام (كيف ستتم المناقشة) ونتيجة المناقشة.

أستخدم هذه المعايير كنقطة افتراق في النقاش التالي حول دور الإعلام في المبادرة إلى مثل هذه النقاشات العامة. أتناول المعيارين الأول والثاني في الفصل التالي، بينما تتم مناقشة المعيار الثالث الذي يتناول الأسلوب واللغة في الفقرة التالية. أقوم بإطلاق وصف "جماعة الخطاب" على صحفيي الأخبار العرب الذين يتشاركون في شفرة لغوية واحدة، وهي تحديداً اللغة العربية المكتوبة. أناقش في موضع آخر[66] وبتفصيل أكبر، دور اللغة العربية المكتوبة، أو اللغة العربية الفصحى

في الأخبار؛ وأهدف في الفقرة التالية إلى إظهار كيف أن استخدام اللغة العربية الفصحى يشكل عاملاً حاسماً في تحليل الميدان الصحفي العربي، ومساهمة وسائل الإعلام الإخبارية في تأسيس فضاء عام مشترك.

جماعة الخطاب

يمكن وصف النمط الإخباري بأنه مجموعة من الملامح الاستطرادية التي يتم تشاطرها ضمن جماعة خطاب خاصة، التي يمكن التعرف عليها من خلال أعضاء هذه الجماعة (ومشاهديها). يعرّف تودوروف هذا النمط كما يلي:

> تتم مأسسة عملية تكرار بعض النجاحات الاستطرادية في مجتمع بعينه، بالإضافة إلى أن بعض النصوص يتم إنتاجها وتلقيها ضمن منظور المعيار الذي ساعد على تكوينه ذلك التصنيف. أما النمط، سواء كان أدبياً أو غير ذلك، فليس سوى هذا التصنيف للملكيات الاستطرادية[67].

قام سواليز[68] بتحليل النمط ضمن مفهوم جماعة الخطاب البلاغية الاجتماعية المحيطة، حيث يتقرر السلوك اللغوي وظيفياً. تتصف جماعة الخطاب بكونها "مجموعة مصالح خاصة" ترتبط فيما بينها من خلال التدريب والمهنة ومواصفات أخرى لا علاقة لها بالطبقة الاجتماعية أو المولد أو الصفات الموروثة. وهكذا، فإن النمط المهيمن داخل إحدى مجموعات الخطاب يخدم أهداف هذه الجماعة، كما أن التقليد الذي يستند إليه هذا النمط يلعب دوراً في تميز أعضاء جماعة الخطاب هذه[69].

أرى أن مفهوم سواليز "لجماعة الخطاب" يُعَدُّ أداة تحليلية فعالة، في الوقت الذي يكون لنمط الأخبار تقاليده الخاصة به، ومن ثَمَّ فإن الصحفيين يمكن أن يؤسسوا جماعة خطاب خاصة بهم. تساعد تقاليد هذا النمط في تحديد إطار جماعة الصحافة وممارساتها المهنية. لكن الابتعاد عن هذه التقاليد هو مؤشر على "عدم الانتماء"، والبعد عن هذه الجماعة ورموزها المشتركة. تتقاسم جماعة الخطاب طريقة محددة لقراءة وإيصال خطابها، أو نصوصها. أما فيما يتعلق بنا في هذا المجال، فنحن في حاجة إلى تحديد مواصفات لغة وأسلوب الأخبار والمناقشات في ضوء حقيقة أن المنطقة العربية هي موطن لجملة من اللغات والأعراق.

الفكرة القائلة إن العرب جميعاً يستخدمون لغة واحدة هي مغالطة، كما سأبين في موقع آخر من هذا الكتاب[70]. بالرغم من أن اللغة المكتوبة (أي اللغة العربية الفصحى) هي رمز لغوي مشترك، فإنها ليست اللغة الأم المستعملة في التواصل اليومي. اللهجات العامية هي اللغة الأم، وهي تتفاوت من بلد لآخر؛ فهناك العربية المصرية، والعربية الفلسطينية والعربية المغربية وهكذا، بينما تقتصر اللغة الفصحى على الكتابة الرسمية والخطابات. وهكذا، فإن اللغة العربية الفصحى تؤدي دوراً (عبر - قومي) في المنطقة العربية. إضافة إلى ذلك، يركز المسؤولون في وسائل الإعلام العربية على ضرورة الاستخدام الصحيح للغة الفصحى، ويتمنون رؤيتها تحل محل اللهجات المحلية، وتتبوأ موقعها كأداة رئيسة من أدوات التواصل بين العرب. تناول ميثاق الشرف

الصحفي الذي أقره مجلس وزراء الإعلام العرب هذا الموضوع، ودعا الصحفيين العرب إلى العمل حراساً على اللغة الفصحى والتراث الثقافي للأمة العربية[71].

خرجت التحليلات التي أجريت سابقاً حول استخدام اللغة العربية الفصحى في نشرات الأخبار[72] بنتيجة مفادها بأن استخدام كلمات باللهجات العامية في الأخبار الجادة هو أمر نادر الحدوث. تستخدم الصحف عادة اللغة العربية الفصحى تاركة استخدام اللهجات العامية للتعليقات والدعابات الكوميدية والساخرة ورسوم الكاريكاتير. كان دور وسائل الإعلام إذاً، هو تحويل العبارات العامية إلى اللغة العربية الفصحى عندما يتم نقل تصريح أو خطاب. وهكذا، تحدد اللغة شكل الاختلاف في الهرمية الاجتماعية والسلطة في المجتمع؛ وفي الوقت نفسه، تؤكد دور وسائل الإعلام الإخبارية في التركيز على هذا الاختلاف، وحماية اللغة العربية الفصحى من "التلوث" المتأصل في اللهجات العامية[73].

كان استخدام اللغة العربية الفصحى كمقابلٍ للهجات العامية سبباً لبعض التوتر في العالم العربي. ففي الوقت الذي أيد بعض الباحثين استخدام اللهجات المحلية كالكاتب المصري سلامة موسى الذي نادى باستخدام اللهجة المصرية، والأبجدية الرومانية كخطوة باتجاه التحديث[74]، دافع آخرون عن استخدام اللغة العربية الفصحى؛ لأنها الرمز الوحيد الذي يوحد بين العرب كأمة واحدة. كان أول بند في السياسة الإعلامية السعودية يهدف إلى المحافظة على اللغة العربية

الفصحى، من خلال جعلها اللغة الرسمية في إذاعة الأخبار من أجل رفع مستوى فهم الجمهور للشكل الفصيح للغة[75]. وهكذا فإن للغة العربية الفصحى وظائف عدة تتمثل في أنها:

1 - أداة للتعبير الصحيح؛

2 - أداة دينية؛

3 - وسيط ثقافي؛

4 - أساس القومية العربية؛

5 - وسيلة التخاطب في وسائل الإعلام الإخبارية؛

6 - أداة تعبئة[76].

يظهر الاستطلاع الذي أجراه حبيب[77] بين المواطنين السعوديين أن السعوديين يدعمون فكرة استخدام اللهجة العامية فقط في برامج الفولكلور. أظهر تحليل المحتوى الذي قام به للبرامج الإذاعية السعودية أن اللغة العربية الفصحى كانت الوحيدة المستعملة في نشرات الأخبار والبرامج الدينية وإعلانات الخدمات الاجتماعية[78]. بالمقابل، أظهر استطلاع أجري مؤخراً على عينة من الجمهور اللبناني أن 83 في المائة يرون أن اللغة العربية الفصحى هي لغة الكتابة فقط وليست لغة وسائل الإعلام الإخبارية؛ بينما بلغت نسبة من كانوا يفضلون استخدام الفصحى في الإذاعة 5 في المائة[79]. بشكل مشابه، أظهر استطلاع آخر أجري مؤخراً بين الطلبة اللبنانيين أن أكثر من 68 في المائة منهم

يتمنـون حذف مقرر اللغة العربية من مناهـج التعليم في المدارس، وأن 79 في المائة منهم يفضلون تعلم لغة أجنبية بدلاً من العربية[80].

مـا تقدّمَ، يظهر أن التوتر الذي يسـري بين أوسـاط الجمهور (أي المشاهدين) حول مسألة قابلية استخدام اللغة العربية الفصحى ضمن الأنماط "الجادة"، هو توتر يعكس رغبة المشـاهدين في اسـتخدام أداة لغويـة تمثلهم. فإذا كانت اللغة العربية الفصـحى هـي الأداة الوحيدة لنشـرات الأخبار والبرامج الحوارية، فإنه يمكن وصـفها حينئذ ميداناً لصراع القوى: أي بوجود العامّة التي تشاهد مضيفي مثل هذه البرامج الحوارية وضـيوفها يتحدثون بفصـاحة وطلاقة لغوية حول السياسـة. إضـافة إلى ذلـك، هنـاك مجازفة تتمثـل في وجود شـريحة كبرى من الجمهور تشـعر بأنها معزولة عن هذه الدائرة "الجادة"، ومن ثَمَّ فهي تُجبر على الاتجاه صـوب الفضـاء الخاص الذي يركز على الموضوعات والقضايا المحلية، ومن ثَمَّ فهو يستخدم اللهجات العامية المختلفة.

في معرض عرضـه للتغيرات التي جـرت على الخطاب البريطاني، يركز نورمان فيركلوف[81] على الميل باتجاه دمقرطة الخطاب عن طريق اسـتخدام اللغة غير الرسـمية، أو مـا يطلق عليه الخطـاب التحادثي. وهـذا يعني أن الخطاب الشـعبي في وسـائل الإعلام والسياسـة وحتى التعليم "يتخذ بصـورة متزايدة السمة التحادثية"، حيث يمحو الحدود بين الفضـاء الخاص (غير الرسمي) وبين الفضاء العام (الرسمي)[82]. يضـرب على ذلك مثلاً من خلال الإشـارة إلى الكم المتعاظم من اللغة غير الرسـمية في خطاب وسـائل الإعلام المكتـوب؛ أي دمج التعبيرات

العامية في اللغة الرسمية المكتوبة التي تستخدمها وسائل الإعلام. يمثل هذا الاتجاه المعاصر ابتعاداً عن المنطق الذي كان سائداً في الماضي، والذي كانت فيه للكتابة والخطاب الرسمي الأولوية والسبق على حساب الخطاب غير الرسمي (المنطوق). أما في السياق الشرق أوسطي، فإن بإمكان المرء أن يؤكد أن المرحلتين (الرسمية والتحادثية) تتم ممارستهما في الوقت ذاته: ففي الوقت الذي اكتسبت اللغة التحادثية الشرعية في وسائل الإعلام من خلال البرامج الترفيهية والسياسة الشعبية على وجه الخصوص، فإن اللغة الفصحى لا تزال تهيمن على الأنماط الجادة في برامج الحوار ونشرات الأخبار.

لماذا تُعَدُّ اللغة شأناً مهماً؟

ما يثير الاستغراب أن مسألة اللغة تم تجاهلها في الأبحاث والدراسات الإعلامية الغربية، كما لو أنها غير موجودة، أو لا علاقة لها بموضوع تحليل التطور الذي طرأ على الإعلام في المنطقة العربية. لكنني أعتقد اعتقاداً جازماً أن اللغة تلعب دوراً حاسماً في هذا التحليل لأسباب عدة. أولاً، إن اللغة العربية الفصحى هي رمز من رموز القومية العربية التي تُعَدُّ مشروعاً سياسياً محكوماً بالفشل، لكنها عادت إلى الحياة من جديد كمشروع ثقافي لا سياسي.

ثانياً، تُعَدُّ اللغة العربية الفصحى الأداة الوحيدة لأنماط الأخبار والبرامج الحوارية "الجادة"؛ ومن ثَمَّ فهي تُعَدُّ جزءاً لا يتجزأ من رأس المال الثقافي للصحفيين. تعود أهميتها بصورة جزئية إلى توزع

السلطات بين الصحفيين في البرامج "الجادة" مقابل البرامج الأقل جدية، كما تعود هذه الأهمية أيضاً إلى دورها في إقصاء بعض الشرائح المجتمعية التي لا تستطيع استخدام هذه الأداة كوسيلة للتخاطب. تُعَدُّ هذه المسألة قضية في غاية الأهمية عند تحليل دور وسائل الإعلام في الفضاء العام خصوصاً فيما يتعلق بقدرة المواطنين على التواصل الضمني مع هذا الفضاء وأيضاً مع الأسلوب المتبع في إدارة الحوار.

في معرض تحليل وسائل الإعلام العربية، يبرز دور لغة الأخبار أو اللغة العربية الفصحى إلى الواجهة كجزء من السلطة الرمزية المخصصة لكل صحفي على حدة[83]. فوسائل الإعلام العربية الإخبارية الجديدة مثلاً، تستخدم اللغة العربية الفصحى من أجل تعزيز الأيديولوجيا القومية، وذلك من خلال فرض اللغة العربية الفصحى بالتحديد ليس فقط في نشرات الأخبار، كما هي الحال في وسائل الإعلام التقليدية، بل في البرامج الحوارية أيضاً. وطالما أن نسبة الأمية في المنطقة تصل إلى ما يقارب الأربعين في المائة بين البالغين، فإن من المشكوك فيه أن يتشجع عدد كبير من المواطنين العرب للمشاركة في البرامج التي تدعو المشاهدين إلى المشاركة المباشرة في البرامج التي تستخدم اللغة العربية الفصحى، بما أن مثل هذه المشاركة تتطلب سنوات من التعليم في المدارس والجامعات كي يكون هؤلاء مؤهلين للتحدث بالطلاقة نفسها التي يستخدمها مقدمو البرامج التلفزيونية. فبرنامج "للنساء فقط"، على سبيل المثال، الذي كان يُبَثُّ على قناة الجزيرة (وتوقف حالياً) كان يستخدم اللغة العربية الفصحى بشكل

رئيس، وهو ما أدى إلى تغريب شـرائح مختلفة من المشـاهدات بالرغم مـن أن البرنامج كان يناقش قضـايا عائلية. إضـافة إلى ذلك، أطلقت محطـة الجزيرة قناة للأطفال تسـتخدم فيها اللغة العربية الفصـحى فقـط. وهكـذا فقد اسـتعادت اللغة العربيـة الفصـحى مكانتها كرمز للقوميـة العربيـة، كما اسـتعادت موقعها أيضـاً كجزء مـن رأس المال "الثقافي" لمستخدمي هذه اللغة.

ثالثاً، إن المنافسـة بـين اللغة العربية الفصـحى واللهجات العربية المحلية تمثل صراعاً امتد إلى ميادين أخرى كالأدب والفن، ما أدى إلى توتر بين المادة التي يتعين استخدامها من جهة، ولأي هدف أو غاية، من جهة أخرى. يرى محفوظ على سبيل المثال، أن استخدام اللهجة المحلية أمر لا مفر منه على خشـبة المسـرح، وذلك من أجل تجسـير الهوة بين الجمهور والممثلين؛ وإلا فإن الممثلين يخاطرون باحتمال "فقدان الرابط بين لغة الممثل واللغة التي يستخدمها الجمهور"[84].

رابعـاً، إن الفـورة المتمثلة في الكـم الهائل من القنوات الفضـائية العربيـة والقنـوات الخاصـة، ناهيك عن الصـحافة المملوكـة من قبل أفراد، أدت إلى وضـع هذه المحطات في منافسة شرسة فيما بينها، وهو مـا أدى إلى نتيجـة إيجابية تتمثل في أن بعض المحطات الخاصـة تميل نحو التركيز على موضوعات محلية تستعمل فيها اللهجات العامية كلغة خطاب وتواصـل مع الجمهور. لكن هذا يؤدي إلى جمهور منقسـم يتابع من ناحية، قضايا كبرى محددة بلغة ما، وفي الوقت نفسه، يتابع قضايا أكثر مباشرة ويومية بلغة أخرى.

أخيراً، تجدر ملاحظة أن فضاء اللهجات العامية ليس فضاء "ضعيفاً" يقتصر على قضايا وموضوعات محلية وعائلية؛ بل هو فضاء يمثل الصراع على السلطة، وهو صراع ينخرط فيه العديد من الممثلين، كل منهم يحاول تسويق لهجته المحلية الخاصة به. يظهر ذلك بشكل جلي في القطاع الترفيهي، حيث يأخذ مطربون ومطربات على عاتقهم مهمة نشر لهجات محلية بعينها إما لغايات وطنية ضيقة، أو من أجل مصالح تجارية محضة هدفها الوصول إلى أسواق بعينها. فعلى سبيل المثال، كانت اللهجة المصرية هي المسيطرة ثقافياً في القطاع الترفيهي، ومع ذلك، يبدو أن بعض نجوم الغناء اللبنانيين قد هجروا هذه اللغة مفضلين عليها الغناء باللهجة الخليجية من أجل الولوج إلى السوق الخليجية الدسمة. وبما أن قنوات الترفيه وشركات الإنتاج مملوكة في الغالب من قبل أقطاب ماليين خليجيين، فإن هناك إستراتيجية معلنة بشكل لا يقبل التأويل تتبنى الترويج للهجات الخليجية. فقد أوضح سعد الشعلاني من قناة "الخليجية"، وهي واحدة من مجموعة من القنوات التي تملكها مجموعة روتانا الخليجية، أنه كما استطاع المصريون واللبنانيون "الترويج" للهجاتهم المحلية على امتداد المنطقة العربية، فقد "آن الأوان كي يتم نشر اللهجة الخليجية طالما أن معظم المطربين العرب استخدموا اللهجة الخليجية في أغنياتهم، والآن، تقع المهمة على عاتقنا نحن الخليجيين من أجل المساهمة في نشر لهجتنا في البلدان العربية كافة"[85].

بالإضافة إلى الأغنيات، فقد شاع التبادل في البرامج بين القنوات العربية الأرضية والفضائية للتعويض عن النقص في الإنتاج المحلي

المتناقص. فالمحطة التونسية على سبيل المثال، تنتج ما نسبته 60 في المائة محلياً، وتستورد 35 في المائة من البلدان العربية الأخرى. كذلك بالنسبة للتلفزيون المغربي الذي يستورد 23,4 في المائة، بينما تستورد كل من الجزائر وعمان وأبو ظبي نحو 25 في المائة من البرامج التي تبثها[86]. المحصلة النهائية لما تم عرضه هي أننا الآن أمام جمهور متنوع يخضع لعملية شد وجذب بين أنماط جادة تدفعه إلى قبول هوية موحِّدة، وأنماط ترفيهية تدعوه للعودة إلى جذوره المحلية وقبول تنوع أشكالها.

النقاش الحامي حول اللغة

يبدو الباحثون والإعلاميون العرب منقسمين حيال المفتاح اللغوي المثالي بالنسبة لوسائل الإعلام في شقيها الترفيهي والإخباري. تفضل مجموعة منهم استخدام اللغة العربية الفصحى في كل الأنماط الإعلامية، بينما ترى مجموعة أخرى اللغة العربية الفصحى عائقاً في وجه التطور، وتدعو بدلاً من ذلك، إلى تطوير اللغة قبل تطوير السياسات الإعلامية.

تنتقد المجموعة الأولى استخدام اللهجات العامية في التلفزيون بشكل عام سواء كان ذلك في مجال الترفيه أو المواد الإخبارية، نظراً لأن العديد من اللهجات غير مفهومة في العديد من البلدان العربية. امتدح الأكاديمي المغربي مصطفى المنساوي القنوات المغربية لتبنيها اللغة العربية الفصحى، في الوقت الذي وجه الكثير من الانتقاد للقنوات المصرية واللبنانية؛ لأنها أمطرت المشاهدين المغاربة ببرامج باللهجتين

المصـرية واللبنانية على التوالي (اللهجة الثانية على وجه الخصوص لا يمكن فهمها بسهولة من قبل المشاهدين المغاربة)[87]. يبدو أن "المتحدث المثالي" اسـتطاع في معرض قيامه بذلك، "وضـع ضـوابط على الممثل الحقيقي"[88].

يرى الأكاديمي اللبناني نسـيم الخوري[89] اللهجة العامية تجسـيداً لكل ما هو "فظ وبدائي"، بينما يَعُدُّ اللغة العربية الفصـحى مقدسـة وراقيـة. يأسـف الخـوري لحقيقـة أن اللغـة العربية الفصـحى قد تم تجاهلها وإهمالها من قبل الصحفيين والمذيعين اللبنانيين الذين فضلوا اسـتخدام اللهجة العامية كرمـز لجذورهم الوطنية. بقيت النشـرات الإخباريـة البرامـج الوحيدة التـي تسـتخدم اللغة العربية الفصـحى بالرغـم مـن أن تقارير المراسـلين التي تـذاع في نشـرات الأخبار تذاع باللهجـة العامية. القناة اللبنانية LBC على سـبيل المثال، كانت القناة الأولى التـي لجـأت إلى اسـتعمال اللهجـة العامية في نشـرات الأخبار أيضاً من أجل "الوصول إلى جميع الطبقات، المتعلمة وغير المتعلمة"[90]. بحسـب رأي الخوري، قامت وسـائل الإعلام "بالتنازل أمام الأسـلوب الذي يفضله السواد الأعظم من الناس، ولم يكن بإمكانها الارتقاء إلى مستوى أن تتحول إلى ثقافة أو لغة"[91].

يميـل الباحثـون وشـريحة مـن النخبة المتعلمـة إلى تفضـيل اللغة العربية الفصـحى، كمـا يحذرون من مغبة إهمالهـا، وهو ما يرقى إلى إهمال المرء لجذوره، أو أمه "بسـبب أسمالها البالية"[92]. ينادي البعض من هؤلاء بوجوب تدخل السـلطات لحماية اللغة العربية الفصحى؛ لأن

الحياة من دون اللغة العربية الفصحى بالنسبة إليهم هي كالحياة "من دون أب أو سلطة تحميها أو تتحمل مسؤولية مستقبلها"[93].

مع ذلك، يرى بعض الباحثين والكتاب أن من الأفضل الافتراق عن اللغة العربية الفصحى؛ لأنها، حسب رأيهم، "تقمع" اللغة الأم، أي اللهجة العامية، أو كما وصفها الكاتب الفلسطيني فواز تركي بالقول:

> نشأت في مجتمع يكيّف الفرد في واقع الأمر للخوف من أي جديد. لقد تكيفنا مع حقيقة أن رجل السلطة هو شخص يجب أن نخاف منه. تتجلى فكرة التكيف هذه في الطريقة التي نتكلم لغتنا. اللغة العربية لا تناسب التفكير المنطقي. إنها أكثر لغات العالم انحطاطاً ومعاداة للإنسانية. إنها تمنعنا من أن نكون جزءاً من الحوار العالمي أو الثقافة العالمية. ما السبب في ذلك؟ لأن اللغة هي ثقافة. إننا ننحدر من صلب ثقافة قمعية؛ كما أن اللغة التي نتحدث بها لا تقل عنها قمعية. لذا، نحن نعاني مشكلة على مستويين: تكمن المشكلة في ضرورة تحرير أنفسنا من الاحتلال، وعلى المستوى الآخر، يجب علينا تحرير أنفسنا، أن نقوم بانتفاضة أخرى ضد وطننا[94].

الأهم من ذلك، يأنف العرب العاديون من استعمال اللغة العربية الفصحى، لدرجة أن بعضهم يدعو إلى تدميرها. أظهر الاستطلاع الذي أجراه الخوري[95] على عينة من المشاهدين اللبنانيين أن نسبة كبيرة من هؤلاء، على الأخص، النساء، عَدُّوا اللغة العربية الفصحى صعبة (49 في المائة من الإناث مقابل 40 في المائة من الذكور)، كما أن غالبية المستطلعة آراؤهم ارتأوا أن القواعد هي الجزء الأصعب في تعلم اللغة.

يعزى السبب الحقيقي لاستخدام البرامج الحوارية الشعبية للهجة العامية كأداة وحيدة للتواصل، إلى الهوة التي تفصل بين مستعملي اللغة العربية الفصحى وبين الناس العاديين. على سبيل المثال، اعترض معتز الدمرداش، وهو مقدم أحد البرامج الحوارية في إحدى المحطات التلفزيونية المصرية الخاصة، في مقابلة له على قناة الجزيرة، على الطريقة التي لفظ فيها مضيفه في قناة الجزيرة اسم برنامج الدمرداش الشعبي. فقد لفظه مقدم البرنامج في قناة الجزيرة كما يلفظ باللغة العربية الفصحى؛ إلا أن الدمرداش قال بطريقة تلقائية: "نحن لا نلفظ هذا العنوان بهذه الطريقة هنا في مصر... اخترنا استخدام اللهجة العامية كي نستطيع التواصل مع الجمهور"[96].

هناك أيضاً محاولات خلاقة للمزج بين اللهجات العامية المختلفة، وهذه مرتبطة عادة بما هو خصوصي وعائلي، وبين الأنماط الجادة المتمثلة في البرامج الحوارية السياسية. يُعَدُّ البرنامج التلفزيوني الرائج الموسوم (بالعربي) (وهي عبارة تستخدم باللهجة العامية عندما يطلب إلى الشخص استخدام لغة عربية مبسطة) الذي يبث على قناة (العربية) وهي القناة المنافسة لقناة الجزيرة، مثالاً على ذلك. تقوم مقدمة البرنامج هنا بإجراء الحوار مع ضيوفها من الساسة المشهورين مستخدمة اللهجة اللبنانية، بعكس المناقشات السياسية الأخرى والأخبار التي تذاع باللغة العربية الفصحى حصراً.

أثبتت اللهجات العامية في الواقع فائدتها كوسيلة بلاغية في متناول أيدي السياسيين ورجال الدين مثل الرئيس المصري الأسبق جمال

عبدالناصر (أبو الحركة القومية العربية في العصر الحديث) الذي اعتاد أن يصبغ خطاباته بعبارات عامية؛ والأمر نفسه ينطبق على دعاة دينيين مشهورين مثل الراحل الشيخ شعراوي والشاب عمرو خالد اللذين وجدا في اللهجة العامية طريقاً سريعة للاستحواذ على قلوب الناس.

عرف السياسيون أيضاً قيمة استخدام اللهجة العامية بهذه الطريقة. فقد أسست الانتخابات الرئاسية المصرية سنة 2005 على سبيل المثال، لعصر جديد في حملات الانتخابات الرئاسية حيث كان حسني مبارك، الرئيس المنتهية ولايته يتنافس على موقع الرئاسة ضد تسعة من المرشحين (ومع ذلك، فقد فاز بأغلبية أصوات المقترعين!). تم تسويق حملة مبارك عن طريق استخدام صورة جديدة له: نبرة لطيفة، وأسلوب أكثر استرخاء، وموقع إلكتروني ثنائي اللغة مكّن الناخبين من المواطنين من الاشتراك في استطلاعات حول مختلف القضايا[97]. استناداً إلى رواية القصاص[98]، فقد اقتنع المرشحون الآخرون بحتمية طرح "صورة جديدة" لهم، فقاموا بعرض صور قديمة لهم عندما كانوا أصغر سناً، وطباعتها على ألواح عريضة كانت تعرض بشكل يومي؛ ناهيك عن استخدامهم لمزيج من العبارات العامية والفصحى في شعاراتهم؛ فمثلاً كان شعار حزب الوفد "اختنقنا"، وكان شعار الحارس الانتخابي تحت عنوان: "نحن نراقبكم"[99].

من ناحية أخرى، يحمّل الخوري مسؤولية تراجع اللغة العربية الفصحى في بعض وسائل الإعلام للسياسيين الذين "لا يتعلمون

اللغة العربية الفصحى في الكليات العسكرية، ومن ثَمَّ فهم يميلون إلى مخاطبة الجماهير باستخدام اللهجة العامية"[100]. يقدم مثالاً على ذلك، الرئيس اللبناني الأسبق بشير الجميل الذي ألقى "49 خطاباً" قبل أن يتم اغتياله سنة 1982، "خمسة منها باللغة الفرنسية، وواحد بالإنجليزية، وثمانية وثلاثين باللهجة العامية وخمسة بالعربية المبسطة"[101]. يشير الخوري أيضاً إلى استطلاع يظهر أن استخدام اللغة العربية الفصحى هو في تناقص مستمر منذ سنة 1991، بينما ازدادت وتيرة استخدام اللهجة العامية[102].

باختصار، من الواضح أن كلاً من الباحثين وعامة الناس منقسمون على أنفسهم بخصوص دور اللغة العربية الفصحى في وسائل الإعلام. وما يزيد الأمر تعقيداً هو أن الذين يؤيدون استخدام اللغة العربية الفصحى في كل الأنماط الإعلامية وليس فقط في قراءة الأخبار، يبررون ذلك من خلال خطاب الوحدة العربية. انضم الراحل إدوارد سعيد إلى هذه المجموعة كما هو بيّن في عرضه لتجربته مع اللغة العربية الفصحى[103]. هاجم سعيد في هذا المجال ليلى أحمد وهي باحثة عربية تعيش في المهجر؛ لأنها تجرأت على انتقاد استعمال اللغة العربية الفصحى على حساب اللهجات العامية في المدارس العربية. إلا أن سعيد بدا وكأنه ينظر إلى دور اللغة العربية الفصحى في الحياة اليومية لعامة الشعب من منظور رومنتي؛ فقد كتب على سبيل المثال، أن "المثقفين العرب يستخدمون فعلياً العربية الفصحى والعربية الشعبية اليومية، وأن هذه الممارسة الشائعة جداً لا تقف عائقاً أمام طبيعية وجمالية

التعبير، كما أنها لا تشجع من تلقاء ذاتها وفي حد ذاتها، وبشكل آلي نبرة متكلفة أو تعليمية." انتقد أحمد لأنها لم تتعلم اللغة العربية الفصحى التي تتسم "بقدر كبير من السهولة بالنسبة لها لو أرادت ذلك". ولكن، وبالرغم من الحياة التي قضاها في البلدان الناطقة بالعربية والدروس التي تلقاها من أستاذ عربي متقاعد متخصص باللغات السامية، فإن سعيد اعترف بأنه كان عليه أن يبذل جهداً كبيراً من أجل التعامل مع عجزه عن التعبير عن نفسه بما يكفي من الطلاقة باللغة العربية الفصحى. وهكذا، فإن باحثين من أمثال إدوارد سعيد يميلون إلى رؤية القدرة الكامنة المؤهلة للوصول إلى درجة معينة من الطلاقة في اللغة العربية الفصحى، ومن ثَمَّ تجاهل التوتر الذي لا يقل أهمية، والناجم عن استخدام اللهجات العامية؛ وهو توتر كما يصفه سعيد نفسه، بين "لغة الحميمية" وبين اللغة العربية الفصحى التي أطلق عليها وصف اللغة المهيبة.

ليس هناك حتى الآن تحليل يتناول أهمية مهارات اللغة العربية الفصحى في الولوج إلى الميدان الصحفي (المكتوب والإلكتروني). على سبيل المثال، دفع الضغط التجاري المتزايد على وسائل الإعلام الإخبارية في الولايات المتحدة برؤساء ومديري التحرير لاستئجار خدمات الصحفيين الذين بإمكانهم الكتابة في عدة أقسام من الصحف بدلاً من التركيز على مهاراتهم في اللغة (وتهجئة الكلمات)[104]؛ هل يمكن أن تكون الحال مشابهة في وسائل الإعلام الإخبارية العربية، حيث إن المنافسة على قوة عاملة كفؤة على أشدها؟ الأهم في كل هذا،

هو الســؤال التالي الذي يطرح نفسه: كيف يمكن للصحفيين العرب أن يؤسســوا لعلاقة ثقة بينهم وبين قرائهم ومشاهديهم إذا لم يستخدموا اللهجات العامية السائدة؟ وهل هناك وسائل أخرى للوصول إلى الهدف نفســه من دون التضحية باستخدام اللغة العربية الفصحى، على سبيل المثال، من خلال الاعتماد على العناصر البصرية مثل الصور أو وسائل خطاب أخرى كاللغة المجازية؟

خاتمة

ناقشت في هذا الفصل الصورة المثالية نوعاً ما، لوسائل الإعلام الإخبارية العربية ودورها في التأسيس لنقاش عام، والنظر إليها بوصفها منارة تساهم في دمقرطة المنطقة. حاولت بصورة خاصة الإشارة إلى أن وسائل الإعلام الإخبارية العربية يمكن أن تلعب دور الموجه، إلا أنني تساءلت عن مدى استجابة عامة الناس لمثل هذا النوع من التوجيه خصوصاً إذا كانت المعلومات الواردة لا صلة مباشرة لها بمشكلاتهم اليومية.

قمت بوجه خاص بتقويم محاولة مارك لينش تصوير دور وسائل الإعلام الإخبارية بطريقة رومنتية من خلال جعلها تبدو وكأنها منتدى للحوارات العامة، متجاهلاً المعايير الضرورية لمثل هذا المنتدى الوظيفي؛ خصوصاً المحتوى والأسلوب والتأثير الذي يمكن أن يحدثاه في موضوع المشاركة في الحوارات العامة.

وبالرغم من أن نظرية هابيرماس الأصلية اعتمدت الفنون والأدب كمركز للخطاب العام، فإن الاهتمام الذي يبديه الباحثون حول مسألة

تطوير الفضاء العام لا يتناول إلا نادراً، التجسيد الجمالي لهذا الفضاء العام؛ على سبيل المثال، طريقة استخدام اللغة في النمطين الإخباري والحواري. لم يقم على حد علمي، أي باحث غربي أبداً بدراسة سياسة اللغة في المحطات الإعلامية العربية، أو طرح أسئلة حول دور اللغة في الفضاء العام الوظيفي. وكما ناقشت سابقاً، تُعَدُّ سياسة اللغة قضية في منتهى الأهمية عند تحليل دور وسائل الإعلام في الفضاء العام، خصوصاً فيما يتعلق بإمكان أن يكون هذا الفضاء والأسلوب المتبع في الحوار، في متناول أيدي جميع المواطنين.

تُعَدُّ اللغة أيضاً جزءاً لا يتجزأ من السلطة "الرمزية" في أيدي الصحفيين العرب، ومن ثَمَّ فإنه لا يمكن إغفال دورها في تحليل الثقافة الصحفية العربية المعاصرة. كما قمت بمناقشة تأثير سياسة اللغة في المشاهدين المنقسمين بين ما هو عالمي من جهة، وبين ما هو خاص من جهة أخرى، أو بين اللغة الحميمية، وبين اللغة المهيبة.

أما مناقشة دور الصحفيين العرب ووسائل الإعلام الإخبارية في التأسيس لحوار عام، فهو ما سأتابعه في الفصل الرابع، حيث سيتم التركيز على المحتوى. أجري مقارنة بين المحتوى الذي تقدمه وسائل الإعلام الإخبارية العربية ذات البعد القومي، وبين المحتوى الذي تقدمه صحف التابلويد المحلية، حيث أُظهِر الاختلافات الفجة في استخدام عامة الشعب لكلا النوعين من وسائل الإعلام تلك. أستند في ذلك إلى فكرة هابيرماس حول الفضاء العام مرة أخرى، ملقية بها بحدة، باتجاه الفضاء الخاص؛ وهي فكرة مهمة في مجال البحث في وسائل الإعلام المعاصرة، لم تلق ما تستحقه حتى الآن، من القيمة النظرية.